Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم ينقل رد المخالفين لقطرب ، فيقول :

« لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف اليه ، لأن القصد فى هـذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير فى ذلك ، وفى هذا افساد للكلام واخراج عن أوضاع العرب ، وحكمة نظام كلامهم •

واحتجوا لمـا ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعانى ، واختلاف الاعراب واتفاق المعانى فى الأسماء التى تقدم ذكرها ، بأن قالوا: انما أصل دخول الاعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان ، أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التى ذكرها فمحمول على الأفعال(٨٥)» •

وقال أبو سـعيد الحسن بن عبد الله المرزبانى النحـوى المعروف بالسيرافى (ت ٣٦٨هـ) فى أثناء مناظرة جرت بينه وبين متى بن يونس الفيلسوف فى مجلس الوزير بن الفرات ، ادعى فيها الفيلسوف أن النحو وغيره من العلوم فى حاجة الى المنطق ، ولكن المنطق ليس فى حاجة الى شىء منها ، وما زال أبو سعيد به حتى ألزمه الحجة وأبان له خطل رأيه ، وأثبت له أن المنطق هو المحتاج الى النحـو ، وليس النحـو بحاجة الى المنطق ، ومما جاء فى هذه المناظرة(٨٦) :

« معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضـع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخى الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ ، وان زاغ شىء عن النعت فانه

---

(٨٥) الايضاح فى علل النحو ، ص ٦٩ــ٧١ .
(٨٦) معجم الأدباء ، جـ ٨/١٩٠ ــ ٢٧٧ ، المقابسات ، ص ٦٨ــ٨٧ .